عمومية الشركة أقرّت توزيع 127 فلساً نقداً عن العام الماضي.. بقيمة تتجاوز 25,5 مليون دينار

بدر الخرافي: 2025 محطة متقدمة بمسيرة نضج «بورصة الكويت» المؤسسي

■ الشركة واصلت دورها كمحرك رئيسي لتطوير السوق عبر مبادرات نوعية عززت السيولة ■ محمد العصيمي: مسار التطوير وفق أفضل الممارسات العالمية أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين

بدر الخرافي ومحمد العصيمي خلال اجتماع الجمعية العمومية لشركة بورصة الكويت

بدر الخرافي

محمد العصيمي

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية أمس اجتماع جمعيتها العامة العادية لعام 2025، برئاسة رئيس مجلس الإدارة بدر ناصر الخرافي، وبنسبة حضور 70,31٪ من المساهمين.

وخلال الاجتماع، أقرت الجمعية جميع بنود جدول أعمالها، وفي مقدمتها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 127 فلسا للسهم الواحد، وبقيمة إجمالية قدرها 25,49 مليون دينار، بحيث تستحق هذه الأرباح للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 20 أبريل 2026 ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 23 أبريل 2026.

كما أقرت الجمعية تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بالإضافة إلى تقرير الحوكمة ولجنة التدقيق، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك تعيين شيخة عدنان الفليج من مكتب (إرنست ويونج) – العيبان والعصيمي وشركاهم – مراقبا للحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026.

جهود استثنائية

واستهل رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت بدر ناصر الخرافي، كلمته خلال الجمعية العمومية باستعراض المشهد العام، قائلا: «لا يفوتنا اليوم أن نستشعر الظروف الاستثنائية والتحديات المتسارعة التي تمر بها المنطقة، مؤكدين في هذا المقام اعتزازنا وثقتنا المطلقة بالسياسة الحكيمة والنهج السديد لصاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي عهده الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله، والقيادة السياسية، التي تمثل صمام أمان لاستقرارنا الاقتصادي والوطني في مواجهة المتغيرات. وإننا في بورصة الكويت نستمد من هذه الرؤية إصرارنا على مواصلة المسيرة، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يحفظ الكويت قيادة وشعبا وبديم عليها نعمة الأمن والاستقرار».

كما ثمن الخرافي الجهود الاستثنائية التي يبذلها أفراد الصفوف الأمامية من حماة الوطن خلال هذه المرحلة العصيبة، معربا عن خالص تعازيه وصادق مواساته لأسر الشهداء.

إنجازات عديدة

واستعرض الخرافي أداء بورصة الكويت خلال عام 2025، مؤكدا أن البورصة حققت العديد من الإنجازات خلال العام، وذلك على الرغم مما شهدته البيئة الاقتصادية العالمية من تحديات وتوترات تجارية واضطرابات جيوسياسية.

وقال: «شكل عام 2025 محطة متقدمة في مسيرة النضج المؤسسي لبورصة الكويت، حيث واصلت الشركة تنفيذ استراتيجية متكاملة توازن بين تحقيق النمو المستدام وتعزيز الانضباط المؤسسي، وتجمع بين تطوير البنية التشغيلية وترسيخ ممارسات الحوكمة، بما يدعم استدامة الأداء ويوفر رؤية واضحة طويلة الأجل».

وأضاف: «في بيئة تتسم بتزايد مستويات عدم اليقين الاقتصادي العالمي، وتطور التحديات الجيوسياسية، أثبت سوق المال الكويتي مرونته وقدرته على التكيف مع التحديات، مستندا إلى سياسات اقتصادية إصلاحية داعمة ومنظومة مالية تعمل ضمن أطر تنظيمية وتشغيلية راسخة».

أداء استثنائي

وأشار الخرافي إلى الأداء الاستثنائي الذي حققته بورصة الكويت خلال العام 2025، حيث ارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة 55,01٪ ليبلغ 28,18 مليون دينار، وسجلت الإيرادات التشغيلية نموا بنسبة 38,60٪ لتصل إلى 50,33 مليون دينار، فيما بلغ صافي الربح التشغيلي 34,54 مليون دينار، محققا نموا يقارب 54,21٪ مقارنة بعام 2024.

وواصلت البورصة تعزيز متانتها المالية، حيث ارتفع إجمالي الموجودات إلى 142,90 مليون دينار، محققا نموا بنسبة 13,28٪ مقارنة بعام 2024، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 17,35٪ إلى 79,27 مليون دينار، وارتفعت ربحية السهم بنسبة 55,01٪ إلى 140,36 فلسا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بما يؤكد استدامة العائد وتحسن جودة الأرباح.

وأضاف الخرافي: «واصلت بورصة الكويت دورها كمحرك رئيسي لتطوير السوق، من خلال مبادرات نوعية عززت السيولة، ووسعت قاعدة المستثمرين، وسهلت دخول رؤوس الأموال الأجنبية، بما ينسجم مع «رؤية الكويت 2035» وخطة الدولة التنموية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد ومضاعفة حجمه خلال العقد المقبل».

وشهد عام 2025 محطة نوعية في مسيرة تطوير السوق، مع تدشين الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق (MD 3,2)، في خطوة استراتيجية مفصلية أسهمت في الارتقاء بكفاءة السوق وتعميق سيولته وتعزيز تنافسيته.

وتوجه الخرافي بالشكر إلى مساهمي شركة البورصة على ثقتهم ودعمهم المتواصل، الذي أسهم في ترسيخ مكانة البورصة كسوق مالي رائد في المنطقة، ودعم دورها في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مسيرة التحول نحو مركز مالي وثقافي واستثماري متقدم.

كما تقدم بالشكر إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لما قدموه من إسهامات مؤثرة في توجيه المسار الاستراتيجي للشركة وتطوير سوق المال الكويتي، معربا عن تقديره لجميع موظفي بورصة الكويت على جهودهم المخلصة ودورهم الحيوي في تحقيق أهداف الشركة الاستراتيجية.

أرقام قياسية

وفي تعليق يسلط الضوء على هذه الإنجازات الاستثنائية، أكد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد سعود العصيمي، أن مسار التطوير وفق أفضل الممارسات العالمية أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وانعكس بشكل مباشر على أداء سوق المال الكويتي الذي حقق قفزة نوعية خلال عام 2025، مسجلا أرقاما قياسية في مختلف مؤشرات النشاط، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة 79,26٪ لتصل إلى 26,58 مليار دينار، فيما بلغ حجم الأسهم المتداولة 117,43 مليار سهم بنمو قدره 71,48٪. كما شهد السوق توسعا في حجم النشاط التداولي، حيث ارتفع عدد الصفقات بنسبة 54,57٪ متجاوزا ست ملايين صفقة، وهي أعلى نسبة نمو سنوية تشهدها البورصة منذ تأسيسها.

وأشار العصيمي إلى جهود البورصة خلال العام في الارتقاء بكفاءة السوق وتعزيز تنافسيته وجاذبيته للمستثمرين، والتي انعكست في تحقيق نموا شاملا في المؤشرات الرئيسية، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية بنسبة 22,05٪، فيما سجل مؤشر السوق «الأول» ارتفاعا بنسبة 21,17٪، ومؤشر السوق العام بنسبة 20,99٪، في حين صعد مؤشر السوق «الرئيسي» بنسبة 20,20٪، لتبلغ جميعها مستويات غير مسبوقة.

وحول محركات السيولة، بين الرئيس التنفيذي أن السوق شهد تسارعا ملحوظا في حركة رؤوس الأموال مع بلوغ معدل دوران الأسهم 50٪، ما يعكس تزايد عمق السوق وتسارع حركة رأس المال، في حين استمر صانع السوق بمساره التصاعدي، وبلغ إجمالي تداولات صناع السوق في 2025 حوالي 5,38 مليار دينار، أي ما شكل زيادة بنسبة 88,63٪ مقارنة بالعام الماضي، مما يعكس دورهم المتنامي في نشاط السوق.

كما شهدت قاعدة المستثمرين توسعا ملحوظا، مع ارتفاع عدد الحسابات النشطة بنسبة 111,52٪ ليصل إلى نحو 477 ألف حساب، بالتزامن مع زيادة مساهمة المؤسسات الاستثمارية إلى 63,84٪، الأمر الذي أسهم في تعزيز استقرار السوق ورفع جودة السيولة.

مواصلة التطوير

وأضاف العصيمي: «حافظ السوق «الأول» على استحواذه على الحصة الأكبر من القيمة السوقية، والتي بلغت نحو 43,85 مليار دينار، مسجلا نموا بنسبة 24,12٪. كما شهد تداول 43,08 مليار سهم بقيمة 14,97 مليار دينار عبر نحو 2,42 مليون صفقة، في حين برز السوق «الرئيسي» كمحرك فعال لأحجام التداول، مع تسجيل تداولات نشطة تجاوزت 73,70 مليار سهم بقيمة تقارب 11,6 مليار دينار من خلال أكثر من 3,61 ملايين صفقة. كما بلغت قيمته السوقية 9,34 مليارات دينار، مرتفعة بنسبة 13,21٪، في دلالة واضحة على تنامي اهتمام المستثمرين بالشركات المتوسطة وشركات النمو لغرض تنويع محافظهم الاستثمارية».

واختتم الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت تصريحه بتوجيه خالص الشكر والتقدير إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على ثقتهم في الإدارة التنفيذية ودعمهم المتواصل لتحقيق إستراتيجية الشركة، مضيفا: «أود أن أعرب عن شكري لهيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وداعمي منظومة سوق المال الكويتي على تعاونهم البناء.

كما أثمن جهود جميع موظفي بورصة الكويت، الذين أسهموا بإخلاصهم وكفاءتهم في تنفيذ خطط التحول وتحقيق هذه النتائج النوعية».

وجدد العصيمي التزام بورصة الكويت بمواصلة تطوير المنتجات، وتعزيز الابتكار، والاستثمار في البنية التقنية والكوادر الوطنية، بما يدعم مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي جاذب لرؤوس الأموال، يسهم في تحقيق تطلعات الدولة نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

ارتفاع إجمالي السلع التموينية إلى 116 صنفاً

وزارة التجارة تضيف 8 سلع جديدة مخفضة إلى قائمة السلع التموينية

القائمة ضمت سلعاً مخفضة كالشوفان واللحم المجمد وصدور الدجاج ونوع من الأسماك والربيان المجمد

طارق عرابي

أجرت وزارة التجارة والصناعة تحديثا جديدا على قائمة أصناف السلع التموينية المدعومة والمخفضة، حيث أضافت 8 سلع جديدة مدعومة ليرتفع إجمالي أعداد السلع والأصناف المدعومة والمخفضة إلى 116 سلعة ومنتجا غذائيا.

وضمت القائمة الجديدة مجموعة من الأصناف المخفضة التي جاء من بينها، لحم مفروم بقر مجمد بسعر 480 فلسا للكيلو، لحم مفروم غنم مجمد بسعر 480 فلسا للكيلو، صدور دجاج ساديا بسعر 1,345 دينار للكيلو، صدور دجاج مجمد من دون جلد وعظم بسعر 1,440 دينار للكيلو، ربيان بترفلاي بالبقسماط وسط (الدانة) بسعر 2,250 دينار للكيلو، بلطي مجمد فيليه بسعر 1,860 دينار للكيلو، شوفان تنك (كويكر) بسعر 675 فلسا للعلبة، شوفان كيس حبة كاملة (كويكر) بسعر 390 فلسا للعلبة.

وبإضافة الأصناف المخفضة الجديدة، أصبحت قائمة أصناف السلع التموينية تضم 89 صنفا مدعوما من بينها منتجات غذائية أساسية مثل (الأرز، العدس، السكر، الزيت النباتي، مسحوق الحليب، حليب الأطفال، الدجاج، معجون الطماطم)، بالإضافة إلى 27 منتجا مخفضا.

إعلان توضيحي

بشأن تغيير مكان انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية

يُعلن مجلس إدارة شركة المركز المالي الكويتي (ش.م.ك.ع.) للسادة المساهمين الكرام أنه نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها دولة الكويت، فقد تقرر تغيير مكان انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية، والذي كان من المقرر عقده في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 8 أبريل 2026 في برج الشايع - قاعة الاجتماعات - الدور 21.

ليكون مكان انعقاد الاجتماع بفندق سانت ريجيس - شارع السور - القاعة الذهبية - الطابق 7، وذلك في ذات التاريخ والموعد المحددين سلفاً.

كما يظل خيار حضور الاجتماع والمشاركة في التصويت إلكترونياً متاحًا للسادة المساهمين.

حفظ الله دولة الكويت وشعبها وقيادتها الحكيمة.

في حال وجود أية استفسارات برجاء التواصل مع الشركة على الأرقام التالية: 8036 2224 و8041 2224 و8055 2224.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

المركز MARKAZ
إدارة الأصول | خدمات مالية وتمويلية
markaz.com | +965 2224 8000

«التحالف» سيعقد اجتماعه المقبل في 3 مايو

«أوبيك+» تُقرر زيادة الإنتاج 206 آلاف برميل يومياً.. اعتباراً من شهر مايو المقبل

واس: عقدت الدول الثماني في تحالف «أوبيك+» اجتماعا افتراضيا لمراجعة أوضاع السوق العالمية والتوقعات المستقبلية، حيث قررت تنفيذ تعديل في الإنتاج قدره 206 آلاف برميل يوميا من إجمالي التعديلات الطوعية الإضافية البالغة 1,65 مليون برميل يوميا، والتي أعلن عنها في أبريل 2023، وسيتم تطبيق هذا التعديل في مايو المقبل.

وأشار بيان صادر عن «التحالف»، إلى أنه يمكن إعادة 1,65 مليون برميل يوميا جزئيا أو كليا وفقا لتطورات أوضاع السوق وبشكل تدريجي. وكانت تلك الدول، التي تضم: السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، قد سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023.

وأوضح تحالف «أوبيك+» أنه سيواصل مراقبة وتقييم ظروف السوق عن كثب، مع استمرار جهوده لدعم استقرار السوق، مؤكدا على أهمية اتباع نهج حذر والحفاظ على المرونة الكاملة لزيادة أو إيقاف أو عكس التخفيض التدريجي للتعديلات الطوعية في الإنتاج، بما في ذلك إمكانية عكس التعديلات الطوعية السابقة البالغة 2,2 مليون برميل يوميا التي أعلن عنها في نوفمبر 2023.

وأشارت الدول الثماني إلى أن هذا الإجراء سيوفر فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها، مجددة التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات الطوعية الإضافية بالإنتاج التي ستتم متابعتها من قبل اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC)، كما أكدت عزمها على تعويض أي كميات إنتاج زائدة منذ يناير 2024 بشكل كامل.

وستعقد الدول الثماني في «أوبيك+» اجتماعات شهرية لمراجعة أوضاع السوق ومستويات الامتثال والتعويضات، على أن تعقد اجتماعها المقبل في 3 مايو 2026.

من جهة ثانية، عقدت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة ضمن تحالف «أوبيك +» اجتماعها الـ 65 عبر الاتصال المرئي، حيث استعرضت اللجنة أوضاع الحالية للسوق البترولية، مؤكدة الدور المحوري لإعلان التعاون في دعم استقرار أسواق الطاقة العالمية.

وفي هذا السياق، أشارت اللجنة إلى الأهمية البالغة لحماية ممرات الملاحة البحرية الدولية بما يضمن التدفق المستمر وغير المنقطع لإمدادات الطاقة.

وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الهجمات التي تستهدف البنية التحتية للطاقة، منوهة إلى أن إعادة منشآت الطاقة المتضررة إلى كامل طاقتها التشغيلية عملية مكلفة وتستغرق وقتا طويلا، مما يؤثر على توافر الإمدادات بشكل عام.

وأكدت اللجنة أن أي أعمال من شأنها تقويض أمن إمدادات الطاقة، سواء من خلال استهداف البنية التحتية أو تعطيل ممرات الملاحة البحرية الدولية، تزيد تقلبات السوق وتضعف الجهود الجماعية ضمن إعلان التعاون التي تدعم استقرار الأسواق بما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين والاقتصاد العالمي.

وأشادت اللجنة بالدول المشاركة في إعلان التعاون التي بادرت الى اتخاذ إجراءات لضمان استمرارية الإمدادات، لاسيما من خلال استخدام مسارات تصدير بديلة، التي أسهمت في الحد من تقلبات السوق.

وستواصل اللجنة مراقبة أوضاع السوق بشكل دقيق، كما تحتفظ بصلاحية عقد اجتماعات إضافية، أو الدعوة لعقد الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في منظمة أوبيك والدول المنتجة المشاركة من خارجها، استنادا إلى ما اتفق عليه خلال الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين للدول الأعضاء في المنظمة والدول المنتجة المشاركة من خارجها، الذي عقد 5 ديسمبر 2024.

هذا، وقد تقرر عقد الاجتماع المقبل للجنة الرقابة الوزارية المشتركة (الاجتماع 66) في 7 يونيو المقبل.